

Distr.: General
27 March 2018

القرار ٢٤٠٨ (٢٠١٨)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٨٢١٥، المعقودة في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٨

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة وبيانات رئيسه بشأن الحالة في الصومال،

وإذ يؤكد من جديد احترامه لسيادة الصومال ولسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته، ***وإذ يشـــدد*** على أهمية العمل من أجل منع تداعيات الأزمة والمنازعات الإقليمية المزعزِعة للاســـتقرار من الامتداد إلى الصومال،

وإذ يدين بشـــدة الهجمات الأخيرة التي شـــنتها حركة الشـــباب الإرهابية بما في ذلك الهجوم الإرهابي الذي وقع في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ واستهدف مدنيين في مقديشو فأسفر عن مقتل أكثر من ٥٠٠ شخص، والهجمات التي وقعت في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨، ***وإذ يعرب عن بالغ القلق*** إزاء التهديد المســتمر الذي تشــكله حركة الشــباب ووجود جماعات مرتبطة بتنظيم الدولة الإســلامية في العراق والشام (المعروف أيضا باسم تنظيم داعش) وما يرتبط به من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، ***وإذ يكرر تأكيد*** عزمه على دعم الجهود التي تهدف إلى الحد من الخطر الذي تشــكله حركة الشــباب في الصومال، بما في ذلك من خلال اتباع نهج شامل، وذلك وفقا للقانون الدولي الواجب التطبيق، بما يشمل القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني،

وإذ يشيد بالشجاعة التي أبداها أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (بعثة الاتحاد الأفريقي) وقوات الأمن الصـومالية والتضـحيات التي قدموها في مواجهة حركة الشـباب، ***وإذ يثني*** على بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصـــومالية لتوفير الأمن، ***وإذ يســـلّم*** بأن الأمن الذي توفره بعثة الاتحاد الأفريقي لا يزال حاسم الأهمية في هذه المرحلة،

وإذ يثني على الدور الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المســاعدة إلى الصــومال (بعثة الأمم المتحدة) في دعم السـلام والمصـالحة وتسـوية النـــزاعات، وعملية تشـكيل الولايات، والعملية الانتخابية، وتنفيذ هيكل الأمن الوطني، ووضـــع خطة انتقالية واقعية مراعية للظروف (الخطة الانتقالية) حُددت فيها تواريخ مستهدفة واضحة، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والامتثال للقانون الدولي الإنساني في الصومال،





وإذ يعرب عن دعمه الكامل للممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة، مايكل كيتينغ، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعني بالصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فرانسيسكو كايتانو خوسيه ماديرا،

وإذ يرحب بالتقدم المحرز منذ انتخاب الرئيس محمد عبد الله محمد فارماجو في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، بما في ذلك التعجيل بتعيين حكومة، وزيادة تمثيل المرأة في البرلمان والحكومة، والالتزام بالإصلاحات الاقتصادية بما في ذلك الإصلاحات اللازمة لدعم إعادة التواصل مع المؤسسات المالية الدولية، والموافقة الرسمية على صياغة الخطة الوطنية للتنمية وتعبئة هيكل تنسيق لدعم تنفيذها، والاتفاق على هيكل الأمن الوطني، ووضع خطة انتقالية، وخارطة الطريق السياسية،

وإذ يشدد على الحاجة إلى الحفاظ على الزخم نحو تعزيز النظام الاتحادي في الصومال في هذا الصدد، ***وإذ يرحب*** بالتزامات حكومة الصومال الاتحادية بإجراء انتخابات تقوم على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في الفترة ٢٠٢٠/٢٠٢١، ***وإذ يؤكد أهمية*** إحراز تقدم على صعيد خارطة الطريق السياسية، والاتفاق على تحصيل الإيرادات واقتسام الموارد، ونموذج الشرطة الجديد، ونموذج العدالة والمؤسسات الإصلاحية، وإضفاء الطابع الرسمي على مركز الولايات الاتحادية الأعضاء في أقرب وقت ممكن، ***وإذ يرحب كذلك*** بالتزام حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء الذي أُعلن عنه في الاجتماع التشاوري المعقود في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ بالتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الدستورية المعلقة بالتشاور الوثيق مع البرلمان في غضون ستة أشهر،

وإذ يرحب بالتزام حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء بمواصلة الحوار السياسي الشامل لدعم التسوية السلمية للمنازعات التي تهدد السلام والأمن الداخليين، بما في ذلك الجهود التي بذلت مؤخرا في غالكعيو وماركا، واتفاق المصالحة الذي أُبرم بقيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) بين إدارة غالمودوغ وحركة أهل السنة والجماعة وتم بموجبه التأكيد أن دوسمريب هي العاصمة الإدارية لغالمودوغ، ***وإذ يعرب عن القلق*** إزاء استمرار التوتر بين ”صوماليلاند“ وبونتلاند في سول وساناغ،

وإذ يشدد على أن وجود قطاع أمني قادرٍ وخاضعٍ للمساءلة ومقبولٍ وميسور التكلفة، قائم على أساس من الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون، يشكل جزءا بالغ الأهمية من تحقيق سلام طويل الأمد في الصومال، ***وإذ يشير*** إلى ضرورة تسريع وتيرة التقدم المحرز على صعيد تحسين الأمن في الصومال وإعطائه الأولوية، ***وإذ يؤكد*** أهمية أنشطة تحقيق الاستقرار، والتنمية، والإصلاحات السياسية والاقتصادية من أجل الأخذ بنهج شامل إزاء الأمن،

وإذ يرحب في هذا الصدد بالاتفاق بشأن هيكل الأمن الوطني الصومالي الذي أقره مجلس الأمن القومي في ٨ أيار/مايو ٢٠١٧، وميثاق الأمن التي اعتمدته حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء وجميع الشركاء الدوليين الذين حضروا مؤتمر لندن بشأن الصومال في ١١ أيار/مايو ٢٠١٧، وتمشيا مع انتقال المسؤولية الأوّلية عن الأمن إلى قوات الأمن الصومالية، والالتزام المتجدد من جانب الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء الذي أُعرب عنه في مؤتمر الأمن الصومالي المعقود في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧،

وإذ يرحب بوضع الحكومة الاتحادية الصومالية لخطة انتقالية حُددت فيها تواريخ مستهدفة واضحة، والأولويات الجغرافية وتقييم التأهب العملياتي، بهدف تسليم المسؤوليات الأمنية تدريجيا وبما يستند إلى الظروف الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الأمن الصومالية، بما في ذلك القيام بعمليات مشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي لكي تصبح مقدِّمة الخدمات الأمنية الأوّلية في الصومال، ***وإذ يدعو*** إلى التعجيل بوضع صيغتها النهائية وتنفيذها،

وإذ يرحب بالتزام حكومة الصومال الاتحادية والمجتمع الدولي باتباع نهج شامل إزاء الأمن في الصومال، ***وإذ يسلّم*** بالحاجة إلى الأخذ بنُهج غير عسكرية في إطار هذا النَهج من أجل تحقيق الأمن البشري الطويل الأجل للصوماليين،

وإذ يرحب بالمشاركة الفعالة لحكومة الصومال الاتحادية في عملية الاستعراض الدوري الشامل، ***وإذ يشجع*** على التنفيذ الكامل لجميع التوصيات التي حظيت بالقبول، ***وإذ يدين*** استمرار انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في الصومال، ***وإذ يشدد*** على ضرورة وضع حد للإفلات من العقاب، واحترام حقوق الإنسان وإعمالها، ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم التي تنطوي على انتهاكات أو تجاوزات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني،

وإذ يسلّم بأن السنة المقبلة ينبغي أن تشهد التنفيذ السريع للاتفاقات البالغة الأهمية التي تم التوصل إليها في عام ٢٠١٧، ولا سيما نتائج الاجتماعات الرفيعة المستوى المعقودة في كانون الأول/ديسمبر في مقديشو التي وافقت على إطار للمساءلة المتبادلة يحدد الأولويات السياسية والاقتصادية والأمنية لعام ٢٠١٨، ووافقت على وضع خطة انتقالية مراعية للظروف حُددت فيها تواريخ مستهدفة واضحة، وخطة لتنفيذ هيكل الأمن الوطني تحددان معا المراحل السياسية والإنمائية والاقتصادية لإنجاز خارطة الطريق السياسية، ***وإذ يؤكد*** أهمية التنفيذ الفعال والمساءلة المتبادلة، ***وإذ يشدد*** على الدور المركزي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في مجال دعم التنفيذ،

وإذ يشير إلى تقرير الأمم المتحدة لحماية المدنيين المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ والاستنتاجات بشأن الأطفال والنزاع المسلح (S/AC.51/2017/2)،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء خطر حصول مجاعة في الصومال نتيجة للجفاف الشديد وهو خطر حقيقي ومستمر في سياق النزاع الجاري والعوامل البيئية، ***وإذ يرحب*** باستجابة حكومة الصومال الاتحادية للأزمة الإنسانية، ***وإذ يشجع*** على مواصلة التعاون مع الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية والوطنية لتلبية الاحتياجات الملحّة وبناء القدرة على الصمود في الأجل الطويل، بما في ذلك للأشخاص المشردين داخليا،

وإذ يشير إلى بيانه الرئاسي S/PRST/2011/15، ***وإذ يسلّم*** بالآثار السلبية التي يخلّفها تغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية، من بين عوامل أخرى، على الاستقرار في الصومال، بما في ذلك عن طريق الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وانعدام الأمن الغذائي، ***وإذ يشدد*** على الحاجة إلى استراتيجيات كافية لتقييم المخاطر وإدارة المخاطر تنفذها الحكومات والأمم المتحدة فيما يتعلق بهذه العوامل،

وإذ يرحب بالدعم السخي المقدم من الجهات المانحة إلى السلطات الصومالية وخطة الاستجابة الإنسانية، ***وإذ يشجع*** على تقديم المزيد من المساهمات في جهود المساعدة الإنسانية، ***وإذ يرحب*** بجهود الأمم المتحدة لتنسيق التصدي للجفاف ودعم السلطات الصومالية،

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال

١ - ***يقرر*** أن يمدد حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال على النحو الوارد في الفقرة ١ من القرار ٢١٥٨ (٢٠١٤)؛

٢ - ***يطلب*** إلى بعثة الأمم المتحدة تنفيذ ولايتها على الصعيدين الوطني والإقليمي بما في ذلك من خلال مواصلة تعزيز وجودها والحفاظ عليه في جميع الولايات الاتحادية الأعضاء بما في ذلك في غالمودوغ وعاصمتها الإدارية دوسمريب، رهنا بالمتطلبات الأمنية للأمم المتحدة وحسبما تسمح به الحالة الأمنية، من أجل تقديم المشورة في مجال السياسات الاستراتيجية بشأن العملية السياسية الشاملة التي تجري بقيادة الحكومة الصومالية، والمصالحة، وبناء السلام، وبناء الدولة، بما في ذلك مراجعة الدستور الاتحادي المؤقت، والأعمال التحضيرية لانتخابات الفترة ٢٠٢٠/٢٠٢١، وإصلاح قطاع الأمن وتنفيذ الخطة الانتقالية؛

٣ - ***يؤكد*** أهمية الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة للعملية السياسية الشاملة التي تجري بقيادة الحكومة الصومالية، بما في ذلك قيام الأمم المتحدة ببذل جهود المساعي الحميدة دعماً لعملية السلام والمصالحة التي تضطلع بها حكومة الصومال الاتحادية، ولا سيما فيما يتعلق بتوطيد تشكيل الولايات، والوساطة، ومنع نشوب النزاعات وحلّها، وعمليات مراجعة الدستور، وتقاسم الموارد والإيرادات، وتحسين مساءلة المؤسسات الصومالية وخاصة بشأن مسائل مكافحة الفساد، وتعزيز سيادة القانون، بما في ذلك وضع نظام سياسي اتحادي فعال، ونظام قضائي اتحادي، وتنفيذ نموذج شرطة جديد يتماشى مع الأخذ بنهج شامل إزاء الأمن؛

٤ - ***يؤكد كذلك*** أهمية الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة إلى حكومة الصومال الاتحادية بشأن الأعمال التحضيرية لعقد انتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد تكون شاملة وذات مصداقية وتتسم بالشفافية في الفترة ٢٠٢٠/٢٠٢١ مع التركيز على اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على الصعيدين الوطني ودون الوطني من أجل الوفاء بولايتها الدستورية، تمشيا مع الخطة الاستراتيجية التشغيلية التي تقودها الصومال للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ وهدف تسجيل الناخبين على نطاق البلد بحلول عام ٢٠١٩، وتنسيق تقديم الدعم الانتخابي الدولي إلى الصومال؛

٥ - ***يشجع*** بعثة الأمم المتحدة على تعزيز تفاعلها مع المجتمع المدني الصومالي على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما يشمل النساء والشباب من خلال مجلس الشباب والتجمع الشبابي، وقطاع الأعمال والزعماء الدينيين، والمساعدة على ضمان إدماج آراء المجتمع المدني في مختلف العمليات السياسية الشاملة التي تقودها الصومال؛

٦ - ***يطلب*** إلى بعثة الأمم المتحدة تقديم المشورة الاستراتيجية من أجل التعجيل بتنفيذ النهج الشامل إزاء الأمن، بما في ذلك تيسير زيادة فعالية تنسيق الجهود التي يبذلها الشركاء الدوليون من أجل دعم ميثاق الأمن، وأولويات الخطة الانتقالية، وتنفيذ هيكل الأمن الوطني، والشراكة الجديدة من أجل الصومال؛

٧ - ***يطلب*** إلى بعثة الأمم المتحدة أن تواصل، بالتنسيق مع الشركاء الدوليين، دعم حكومة الصومال الاتحادية في جهودها المبذولة لتنفيذ استراتيجية الصومال وخطة عملها الوطنيتين لمنع ومكافحة التطرف العنيف وذلك من أجل تعزيز قدرة الصومال على منع الإرهاب ومكافحته، بما يتماشى مع التزاماتها الدولية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب؛

٨ - ***يطلب*** إلى بعثة الأمم المتحدة أن تدعم سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان على نطاق المنظومة في كل ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم لبعثة الاتحاد الأفريقي ولقطاع الأمن الصومالي؛

٩ - ***يرحب*** بالعلاقة القوية القائمة بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وفريق الأمم المتحدة القطري، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ***ويشدد*** على أهمية استمرار جميع الكيانات في زيادة توطيد تلك العلاقة على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال منتدى التنسيق للقيادات العليا؛

١٠ - ***يطلب*** إلى بعثة الأمم المتحدة مواصلة تنفيذ ولايتها بطريقة متكاملة، ***ويرحب*** بجهود الأمين العام المبذولة من أجل تعزيز التكامل الاستراتيجي واتخاذ القرارات على صعيد منظومة الأمم المتحدة ضمن ولايات كل مؤسسة من مؤسساتها، بما يراعي أمورا منها دور المرأة والشباب؛

الصومال

١١ - ***يرحب*** بالتزام حكومة الصومال الاتحادية، وفقا لسيادة القانون، بمواصلة إحراز تقدم بشأن بناء الدولة والنظام الاتحادي على نحو شامل وشفاف ومتسم بالمساءلة من خلال المرحلة التالية لعملية مراجعة الدستور، بما في ذلك توزيع الصلاحيات، وتقاسم الموارد والإيرادات، ووضع نظام سياسي، والنموذج الاتحادي للعدالة والمؤسسات الإصلاحية الذي تم توقيعه ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ***ويرحب كذلك*** بالتزام حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء بالعمل معا بشكل وثيق من خلال آلية مجلس الأمن القومي، ومع البرلمان بشأن هذه المسائل، بالاستناد إلى العمل الحالي المتعلق بمراجعة الدستور، ***ويشجع*** على الحوار مع المجتمع المدني والجمهور الصومالي، بما في ذلك إدماج النساء والشباب في هذا الصدد؛

١٢ - ***يشدد*** على أهمية المصالحة، بما في ذلك المصالحة بين العشائر وداخلها في جميع أنحاء البلد، بوصفها أساسا لنهج طويل المدى لتحقيق الاستقرار، ***ويحث*** حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء على مواصلة محادثات المصالحة على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني، بما في ذلك استئناف الحوار مع ”صوماليلاند“؛

١٣ - ***يرحب*** بالتزامات حكومة الصومال الاتحادية بإجراء انتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في الفترة ٢٠٢٠/٢٠٢١، وإطلاق الخطة الاستراتيجية للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والالتزام بوضع واعتماد قانون انتخابي يحدد الإطار التشريعي بنهاية عام ٢٠١٨، ***ويشير*** إلى البيان الرئاسي PRST/2017/3 الذي دعا فيه مجلس الأمن إلى اتخاذ خطوات فعالة من أجل إرساء الأسس اللازمة لإجراء الانتخابات في غضون أربع سنوات، ***ويؤكد*** في هذا الصدد على أهمية توصل حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء إلى اتفاق بشأن نظام التمثيل، والقرارات المتعلقة بتسجيل الناخبين، والتطوير المؤسسي للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وضع واعتماد القانون الانتخابي في عام ٢٠١٨؛

١٤ - ***يؤكد من جديد*** أهمية دور المرأة والشباب في منع نشوب النزاعات وحلّها وفي بناء السلام، ***ويشدد*** على أهمية مشاركة هاتين الفئتين على نحو كامل وفعّال وعلى قدم المساواة في جميع الجهود

الرامية إلى صون السلام والأمن وتعزيزهما، ***ويلاحظ*** أن المرأة ليست ممثلة تمثيلا كافيا في المنظمات الحكومية على الصعيدين الإقليمي والوطني، ***ويحث*** حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء على مواصلة التشجيع على زيادة تمثيل المرأة في جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات الصومالية؛

١٥ - ***يرحب*** بالتزام حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء بإصلاح قطاع الأمن، وبخاصة الاتفاق السياسي التاريخي الذي توصل إليه قادة الصومال في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧ والذي ينص على إدماج القوات الإقليمية والاتحادية في هيكل أمن وطني متسق قادر على أن يتولى تدريجيا المسؤولية الرئيسية عن توفير الأمن الشامل، ***ويرحب*** بإدماج قوات الأمن التابعة لبونتلاند في الجيش الوطني الصومالي، وبإنشاء مجلس الأمن القومي ومكتب الأمن القومي وباجتماعاتهما، وإنجاز تقييم التأهب العملياتي على الصعيد الوطني، بوصفه عنصرا أساسيا من أجل تحديد الحجم الصحيح لقوات الأمن الصومالية وإصلاحها، والالتزام بإجراء تقييمات للتأهب العملياتي على الصعيد الإقليمي في أقرب وقت ممكن؛

١٦ - ***يرحب*** بوضع خطة انتقالية واقعية مراعية للظروف حُددت فيها تواريخ مستهدفة واضحة وافقت عليها حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء الاتحادية والشركاء الدوليون وأُضفي عليها الطابع الرسمي في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ في مؤتمر الأمن في مقديشو؛

١٧ - ***يشدد*** على أهمية التنفيذ السريع لهيكل الأمن الوطني من أجل إنشاء مؤسسات وقوات أمنية، عسكرية ومدنية على حد سواء، بقيادة صومالية، تكون قادرة وميسورة التكلفة ومقبولة وخاضعة للمساءلة وتتمتع بالقدرة على توفير الأمن والحماية لشعب الصومال، ولا سيما توفير الأمن والحماية على نحو فعال للنساء والأطفال والأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة، في إطار الأخذ بنهج شامل إزاء الأمن، ***ويشدد*** على الأهمية الحيوية لسيادة القانون ولوجود رقابة مدنية على امتثال قوات الأمن للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان حسب الاقتضاء، ولا سيما فيما يتعلق بإنهاء ومنع تجنيد وإعادة تجنيد الأطفال في النزاع المسلح؛

١٨ - ***يرحب*** بإطلاق استراتيجية الصومال وخطة عملها الوطنيتين لمنع ومكافحة التطرف العنيف، ووضع خطط عمل للولايات الاتحادية الأعضاء، ***ويدعو*** الصومال إلى الانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية لمكافحة الإرهاب؛

١٩ - ***يرحب*** بالتزامات الشركاء الدوليين بتقديم دعم إضافي وأكثر فعالية، بما في ذلك زيادة توحيد وزيادة تنسيق تقديم التوجيه والتدريب والمعدات وبناء القدرات، ودفع أجور قوات الشرطة والقوات العسكرية بما يتسق مع ميثاق الأمن المتفق عليه في مؤتمر لندن بشأن الصومال وبما يتماشى مع خطة انتقالية واقعية مراعية للظروف حُددت فيها تواريخ مستهدفة واضحة؛

٢٠ - ***يدعو*** الشركاء الدوليين إلى تعزيز التنسيق من أجل مواءمة الدعم المقدم من الجهات المانحة إلى قطاع الأمن الصومالي، ***ويطلب*** إلى بعثة الأمم المتحدة مواصلة تقديم المساعدة إلى الحكومة الاتحادية الصومالية في تنسيق الدعم المقدم من الجهات المانحة الدولية إلى قطاع الأمن في الصومال امتثالا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق تنسيق الأخذ بنهج شامل إزاء هيكل الأمن وإسداء المشورة بهذا الشأن؛

٢١ - ***يرحب*** بالتقدم الذي أحرزته حكومة الصومال الاتحادية في مجال تلبية شروط البرنامج القائم الذي يرصده موظفو صندوق النقد الدولي، ***ويشجع*** حكومة الصومال الاتحادية على مواصلة الوفاء بالتزاماتها بالإدارة المالية السليمة والشفافة والخاضعة للمساءلة، بما في ذلك تعبئة الإيرادات وتخصيص الموارد وتنفيذ الميزانية ووضع تدابير لمكافحة الفساد، على النحو المبين في الشراكة الجديدة من أجل الصومال، ***ويطلب*** إلى بعثة الأمم المتحدة مواصلة العمل مع الشركاء من أجل تقديم الدعم والمشورة ذات الطابع الاستراتيجي بشأن السياسات لتحقيق ذلك بغية إرساء الأسس من أجل عقد انتخابات شاملة تتسم بالشفافية، وتعزيز قدرة الحكومة على تقديم الخدمات، واجتذاب الاستثمارات، ومساعدة الصومال على المضي قدما على درب التطبيع مع المؤسسات المالية الدولية وتخفيف عبء الديون؛

٢٢ - ***يعرب عن القلق*** إزاء جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان بما في ذلك حركة الشباب والجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف أيضا باسم تنظيم داعش) وما يرتبط به من أفراد وجماعات ومشاريع وكيانات، ***ويدعو*** جميع الأطراف إلى الامتثال الفوري لالتزاماتها بموجب القانون الدولي والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني باتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب وقوع وفيات وإصابات في صفوف المدنيين أو التقليل من حصولها بأي حال؛

٢٣ - ***يرحب*** بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ***ويشجع*** حكومة الصومال الاتحادية على الموافقة على تعيين المفوضين، والتنفيذ الكامل لخطة عمل خارطة الطريق التي وضعتها في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق تنفيذ التشريعات الرامية إلى حماية حقوق الإنسان والتحقيق مع مرتكبي الجرائم التي تنطوي على انتهاكات أو تجاوزات في مجال حقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني والعنف الجنسي والجنساني المرتبط بالنزاع ومقاضاتهم؛

٢٤ - ***يشدد*** على أهمية أن تحترم جميع أطراف النزاع في الصومال القانون الدولي الإنساني وأن توفر الحماية للمدنيين، وبخاصة النساء والأطفال؛

٢٥ - ***يكرر*** الإعراب عن قلقه المستمر إزاء ارتفاع عدد اللاجئين والمشردين داخلياً، بمن فيهم المشردون مؤخرا بسبب الجفاف، ***ويعرب عن قلقه الشديد*** إزاء استمرار عمليات الإجلاء القسري للمشردين داخلياً في الصومال، ***ويشدد*** على ضرورة أن تتسق أي عملية إجلاء مع الأطر الوطنية والدولية ذات الصلة، ***ويهيب*** بحكومة الصومال الاتحادية وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة أن تسعى إلى تقديم حلول عملية دائمة للتشريد الداخلي، ***ويهيب كذلك*** بحكومة الصومال الاتحادية وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة أن تسعى إلى تهيئة الظروف المواتية التي تتيح للاجئين والمشردين داخليا العودة الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة، بدعم من المجتمع الدولي؛

٢٦ - ***يعرب عن بالغ القلق*** إزاء تردي الأزمة الإنسانية في الصومال وتجدد خطر حصول مجاعة في الصومال وتأثيرها على شعب الصومال، ***ويشيد*** بالجهود التي بذلتها الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها الإنسانيين للحيلولة دون وقوع مجاعة في عام ٢٠١٧، ***ويشجع*** جميع الشركاء والجهات المانحة على الاستمرار في بذل الجهود الإنسانية في عام ٢٠١٨، ***ويدين*** أي إساءة استخدام للمساعدة الإنسانية أو عرقلة لها، ***ويكرر*** مطالبته أن تسمحُ جميع الأطراف بالوصول الكامل والآمن والسريع دون عوائق وأن تيسر ذلك من أجل إيصال المعونة في الوقت المناسب إلى المحتاجين في جميع أنحاء

الصومال بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية، بما في ذلك عبر تفكيك نقاط التفتيش غير القانونية وإزالة العقبات الإدارية، ***ويشدد*** على أهمية المحاسبة السليمة في سياق تقديم الدعم الإنساني الدولي، ***ويشجع*** الوكالات الوطنية المعنية بإدارة الكوارث في الصومال على تطوير قدراتها بدعم من الأمم المتحدة لكي تضطلع بدور تنسيقي وريادي أقوى؛

٢٧ - ***يدين بشدة*** جميع الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة في الصومال، ***ويهيب*** بحكومة الصومال الاتحادية أن تنفذ بالكامل اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩، وخطط العمل الموقعة في عام ٢٠١٢، والأمر الصادر عن قيادة الجيش الوطني الصومالي بشأن حماية حقوق الطفل الذي اعتُمد مؤخرا، أثناء العمليات والإجراءات التشغيلية الموحدة بشأن تسليم الأطفال وبعدها، ***ويشدد*** على ضرورة تعزيز الإطار القانوني والتنفيذي لحماية الأطفال، بما في ذلك عن طريق التصديق على البروتوكولين الاختياريين المتعلقين بهذا الإطار والملحقين باتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ والانضمام إليهما؛

٢٨ - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يطلع مجلس الأمن بانتظام على تنفيذ هذا القرار، وأن يحدد التقدم المحرز صوب تحقيق المعايير السياسية الرئيسية والإبلاغ عنه، بوسائل منها تقديم عروض شفوية عن آخر المستجدات وما لا يقل عن ثلاثة تقارير خطية، على أن يقدم أولها بحلول ١ أيار/مايو ٢٠١٨ ثم كل ١٢٠ يوما بعد ذلك؛

٢٩ - ***يقرر*** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.
